

«الشروق» تنشر نتائج المرحلة الثانية من استبيان «بارومتر» الثقة (2)



57,9% لا يثقون
في عودة الأمن ،
و26% فقط يثقون
في الوزير الأول

ص: 22 و 23

«الشروق» تنشر نتائج المرحلة الثانية

إعداد نور الدين بالطيب

وهي التأثير في الرأي العام الانتخابي. وإذا كانت نتائج المرحلة الأولى عن الثقة وهي الشرط الأول في أي بناء سياسي انتقالي فإن المرحلة الثانية كانت نتائجها مؤسرا خطيرا يسند بتطورات قد يكون له تأثير

الاجتماعية التطبيقية على عينة من المواطنين التونسيين من كل الجهات في إطار عمل علمي بعيد عن التوظيف السياسي والتجاري منمسا نرى اليوم فيما يتجز من استبيانات لأغراض سياسية واضحة الأهداف والغايات

كانت الشروق نشرت في شهر أفريل نتائج المرحلة الأولى من باروميتر الثقة الذي أنجزه منتدى العلوم

قراءة أولية في نتائج باروميتر الثقة السياسية

57,9% لا يثقون في عودة الأمن

يستعرض الدكتور المهدي مبروك بالتحليل أهم نتائج باروميتر الثقة (أوت 2011) مقدما المعطيات وفق أهم المتغيرات المعتمدة في الاستطلاع محاولا التذليل على مؤشرات المسح من خلال قراءة سياقية للواقع السياسي والاجتماعي الراهن.



د. مهدي مبروك أستاذ علم الاجتماع بالجامعة التونسية

هي أكثر تشاؤما بالنسبة لامكانية العثور على عمل من الرجل (26 بالمائة من انعدام الثقة مقابل 23 بالمائة بالنسبة للتأكد).

الحق في الأمن... الحق في الاستقرار... أين نحن؟

سجل الاستطلاع تراجعاً حاداً في نسبة الثقة في عودة الأمن وإعادة الاستقرار الاجتماعي من مستوى 57,9% إلى مستوى 32,4% وبمقدورها ارتفعت نسبة الخطر من 32,4% إلى 42,2% أما نسبة عدم الثقة فقد ارتفعت بمقدورها من 8,3% إلى 28,9% ولا يعد هذا الأمر مفاجئاً إذا ما استحضرتنا الانقلابات الأمنية وتغير النزاعات العروضية التي شملت عدة مناطق (التنوي، السند، سيدي بوزيد، قصر هلال، جينينة...) في الأسابيع الأخيرة هذا بالإضافة إلى عجز الأمن عن التدخل في أكثر من حالة وموقع مما جعل العنف الذي يستهدف الأفراد وممتلكاتهم يسجل ارتفاعاً قياسياً. كما أن إضرابات رجال الأمن ومطبيبتهم المسلحة ومساندتهم للذين منهم إلى حد الاضرار قد صاغ لدى أوساط عديدة صورة غير مطمئنة في ظل انقيااس الدور الذي قام به هذا الجهاز في قمع الثورة وتعطيل مصالح المواطنين فيما بعد.

ورقق التوزيع الجغرافي، فقد سجلت سليانة ارتفاع نسبة من عدم الثقة 67,6% تليها زغوان بنسبة 58,8% فالقروان بنسبة 50%. أما الفئة العمرية الأكثر فقداناً للثقة في الأمن فهي الواقعة فوق الخمسين سنة بنسبة 43,1%. وتتقاسم تقريباً الفئات ذات المستوى العلمي المحدود نفس النسبة بـ 34% مع الإشارة إلى أن المرأة يلقو اهتمامها بالموضوع الأمني الاجتماعي، اعتماد الرجل وكذلك لثقافتها في العودة القريبة إلى حالة أمنية مستقرة (60 بالمائة).

الوزير الأول... أشهر الحسم؟

كانت نسبة الثقة التي حاز عليها السيد الباجي قائد السبسي بوضفه وزيراً أول خلال مسج توجة الأولى، مرتفعة نسبياً

المصير بنسبة ارتفاع تقلب 50 بالمائة. أما في ما يتعلق بالمستوى التعليمي فقد كانت نسبة انعدام الثقة الأكثر ارتفاعاً لدى أصحاب مستوى التعليم الثانوي وذلك بنسبة 47,3.

الثقة في سوق الشغل

تراجعت الثقة في قدرات سوق الشغل على النمو من 42,1% إلى 23,3% وبالمقابل ارتفعت نسبة الخطر من 33,1% إلى نسبة 36,4% كما تضاعفت تقريباً

أعلى نسبة لانعدام الثقة في المستقبل في سيدي بوزيد وسليانة

نسبة عدم الثقة في الحصول على عمل، فالتقت بمقدورها من 24,2% إلى 40,1%. كالتلك نابع من اعتقادنا عن ارتفاع عدد العاملين عن العمل والتفكك النهائي أو الوقت للمؤسسات وكان المدرس المستخلص من هذه الأحداث حسب الشباب بشكل خاص كان قد تمثل في أن سوق الشغل سيظل لسنوات طويلة عاجزاً عن امتصاص طلبات العمل. ومن ناحية التوزيع الجغرافي سجلت جهة تنواين ارتفاع نسب عدم الثقة بما يعادل 59% تليها قابس بـ 58% ثم مدنين وقصبة بنسبة 57%. أما من ناحية التغير العمري، فيبدو أن الفئة العمرية الواقعة ما بين 18 - 35 سنة هي الفئة الأكثر فقداناً للثقة بنسبة 46,6%. كما أن نسبة انعدام الثقة من أصحاب مستوى التعليم العالي هي الأعلى (30 بالمائة لانعدام في 32 بالمائة حالة حذر)، بحيث يمكن القول بأن تراجع مستوى الثقة في الحصول على العمل يرتفع مع ارتفاع التوقعات وارتفاع مستوى الشهادة كما يرتفع أيضاً بتغير الجنس، من حيث أن المرأة

شملت الموجة الثانية من باروميتر الثقة السياسية تقريبا نفس المؤشرات المعتمدة في الموجة الأولى التي أنجزها المنتدى خلال شهر أفريل 2011. وعلى الرغم من قصر المدة الفاصلة فقد جاءت نتائج هذه الموجة الاستطلاعية لتعكس حقيقة التقلبات الراهنة للمجتمع التونسي في الشهر الثامن من ثورته وقبل موعد الانتخابات بلليل.

كيف يرى التونسي مستقبله... أشهر بعد الثورة؟

إن من أهم نتائج هذا المسح الثاني هو أن نظرة التونسي لمستقبله قد كانت أقل تفاؤلاً وتشاؤماً في الشهر الثالث من الثورة، حيث تراجعت نسبة الثقة من 32% إلى 24%. وبين ذلك تزايد عجز الفرد عن الاختيار الذاتي في ظل توالي الانقلابات السياسية والخروج للتصويت للعديد من الوقائع والأحداث عن سيطرته أو معرفته ويشكل ما جان تقول «الأيادي الخفية» القمار أو متشاكلاً يبعثره أنه قد قلص من قدرة الفرد على التوقع والبرمجة واتخاذ القرار المناسب وهي أركان وشروط تحديد المصير ذاتياً. هنا يستسلم الفرد لضرب من القدرية الاجتماعية، الأمر الذي يفسر كيف ولماذا ارتفعت نسبة انعدام الثقة إلى مستوى 36% بعد أن كانت لا تتعدى 26 بالمائة خلال استطلاع أفريل 2011. في هذا السياق، سجلت جهة سيدي بوزيد أعلى نسبة من فقدان الثقة في هذا المجال بنسبة تناهز 62,1% تليها مياشرة سليانة بنسبة 54% وجندوبة بنسبة 52%. أما متغير النوع فقد سجل تقارب النسب لدى الرجال والنساء فلم يكن متغير النوع الاجتماعي (ذكر/أنثى) محمداً للمتغيرات الاجتماعية سواء في هذا المسح أو غيره من محاور الاستشارة مع ميل طفيف جداً في حالات محدودة وجهات معينة (الحميرين، قابس، تونس الكبرى...) لتوجه الرجال نحو الخطر أو فقدان الثقة. أما وفيما يتعلق بالتغير العمري، فيبدو أن الشباب (18 سنة - 35 سنة) هم أكثر الشرائح العمرية فقداناً للثقة في قدراتهم الذاتية على تحديد

حيث بلغت تقريبا حوالي 52% في حين انها لم تبلغ سوى 26,5% في المسح الأخير. هذا التراجع لدى نسبة العجز في المقام الأول حيث بلغت النسبة 41,7% في حين انها لم تكن في المسح الأول سوى 30,8%. أما نسبة انعدام الثقة فقد بلغت 31,8% في حين كانت في الموجة الأولى 5,7% وهو من بين النسب الأكثر ارتفاعاً خلال هذه الدراسة. إن ارتفاع العجز الحكومي والأداء للتردد الذي ميز فصل الوزارة الأولى من خلال التعيينات الوزارية (كاتب الدولة للخارجية، وزير الداخلية والوزير المعتمد لهي...) تاعين عن سوء الأداء الإعلامي للوزير الأول

ذلك في أكثر من مناسبة. (كلنا نتذكر القضاة التي عامل بها مذبة الفتنة الوطنية واستقراره لأوساط عديدة من خلال بعض المفردات والاستعارات) قد عاينت الوزير الأول وبدت من رصيد الثقة الذي كان يعطى به. ومن ناحية التوزيع الجغرافي سجلت سليانة أعلى نسبة من انعدام الثقة في الوزير الأول حيث وصلت إلى مستوى 54,9% أما ومن ناحية التغير العمري فقد لوحظ بأن نسبة الثقة ترتفع مع ارتفاع السن وتقل كلما كان متدينا (51 بالمائة لدى فئة 18-35) و79 بالمائة لدى الفئة التي تجاوزت 51 عاماً. أما ورفق التغير التعليمي فإنه

من استبيان «بارومتر» الثقة

تأثرت على المستقبل. ونشر اليوم قراءة الدكتور مهدي مبروك الباحث في مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية والاقتصادية وأستاذ مناهج علم الاجتماع بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في نتائج هذا الاستبيان كما نشر حواراً مع رئيس المنتدى وأستاذ علم الاجتماع السياسي في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس الدكتور عبد الوهاب حفيظ. وقد اختارت «الشروق» التعامل مع مؤسسة جامعية

و26% فقط يثقون في الوزير الأول

في تطاوين وقابس أعلى نسبة لتراجع الثقة في سوق الشغل

ما زال يلقي بظلال الشك والريبة فيها كما أن تنامي الجمعيات خافياً وارتباطها على المستوى المحلي بلديات المصالح المالية والسياسية التي تنمى من استقلاليتها وتدعم توظيفها قد تكون وراء هذا. وقد طاب سطح من الاستبيان في 24 ولاية من العدم الثقة بـ 42.5٪ فيها القيروان بـ 38٪ وكل من قضية وقابس بنسبة تقارب 36٪. وغير الشباب عن أعلى نسب فقدان الثقة في هذه الجمعيات بنسبة 27.2٪ مع ارتفاع مستويات الثقة لدى الشباب الجامعي دون غيره ولدى الأثري أكثر من الذكور على الرغم من ضعف حضور المرأة ضمن التنوع الجمعياتي

المؤسسة العسكرية... والأمن

حافظت المؤسسة العسكرية على مستوى مرتفع نسبياً من الثقة لدى الرأي العام ولكن مع تغيير طفيف من بعض الجهات والولايات التي تضررت بشكل ما من بعض الانقلابات الأمنية. وإن كانت نسبة الثقة في الجيش خلال الدراسة الأولى عالية جداً وقباصية حين بلغت نسبة 81.7٪ فإنها في هذه المرة قد تراجعت لتعكس نسبة 66.3٪ مما يدل على أن للعامل الزمني دوره في إعادة تقييم الدور في صورة عدم الاحساس بتطور ملموس في الواقع اليومي والعيش على أنه وبهذا المستوى ارتفع من الثقة تمثل المؤسسة العسكرية الطرف الأكثر مصداقية لدى الرأي العام نظراً للصور الذي لعبه الجيش في حماية الثورة، للور الذي مازال يلعبه اليوم في المناطق الحدودية. على أنه وبخلاف ذلك سجل النسخ الثاني مستويات ثقة متدنية بالنسبة للأداء الأمني خلال الأشهر القليلة وإلى حدود النسخ (سبق النسخ تصويحات الكولونيل سمير الطر هوني التي يبدو بأنه قد كان لها وقع إيجابي في تحسين صورة المؤسسة الأمنية) في هذا الإطار ثورات جهة القيروان الصادرة في الولايات التي سجلت أعلى نسب من انعدام الثقة بـ 79.9٪ نظراً لما نالها إبان الثورة أو بعدها من انقلابات أمنية وتجاوزات خطيرة دفعت الجهة منها فاقباص بنسبة 59.8٪ وقد سجلت مدينة قابس أعلى نسبة من انعدام الثقة في

ثقة وراء هذا التمسك وسجلات تطاوين أعلى نسبة من انعدام الثقة بـ 63.9٪ فيها الكاف بـ نسبة 51.1٪ وإقليم تونس الكبرى بـ 50٪. أما الكهول فقد كانوا أكثر من غيروا عن التقادم الثقة حيث كانت نسبهم 48٪ في حين كان مسعودي التعليم هم أكثر تعبيراً عن مشاعر عدم الثقة بنسبة 52.4٪

الثقة في الاتحاد العام التونسي للشغل

لم يكن حظ الاتحاد العام التونسي للشغل أفضل من غيره من المؤسسات إذ دورها قد انخفضت نسبة الثقة من 46٪ إلى 38.7٪ أما نسبة التحفظ والعجز فقد شهدت بدورها ارتفاعاً من 29.7٪ إلى 39.8٪ حيث تراجعت نسبة الثقة من 22.5٪ إلى 21.6٪. وما يسجل هذا بشكل استثنائي هو ارتفاع نسبة التحفظ أي العجز وعدم الاطمئنان فيما يخص عن الاتحاد إن مواقف الاتحاد الأخلاقية والعجز عن كبح الانقلابات النقابية وحركة الإضرابات والاعتصامات والمواقف السياسية وضرة بعض رموزه ناهيك عن التعددية النقابية العنيفة دفعت لا محالة في اعتقادنا إلى ذلك. في هذا السياق، تصدرت ولايتنا سيدي بوزيد والقيروان الجهات الأعلى نسبة من انعدام الثقة في الاتحاد بنسبة 47.1٪ تلوها جهة صفاقس بنسبة 37.1٪. ولقد كان الشباب كذلك أكثر فقداناً للثقة فيه حيث كانت النسبة في حدود 23٪. في حين ظلت التحفظ على الكهول بنسبة 38.7٪. وكان من أهم مستوى تقييم ثانوي هم أكثر من عبر عن مشاعر عدم الثقة بالاتحاد يليها ذوو مستوى التعليم العالي بنسبة 40.9٪

الثقة في الجمعيات

نال الجمعيات ما نال المؤسسات الأخرى من هدم لرصيد الثقة فيها، حيث تراجعت النسبة فيها من 55.9٪ إلى 41٪ في حين ارتفعت نسبة التحفظ من نسبة 33.7٪ إلى نسبة 36.7٪. أما نسبة انعدام الثقة فقد ارتفعت بشكل لافت للانتباه من نسبة 8.5٪ إلى نسبة 23.7٪. إن الفساد الذي إبانته المنظمات في الجمعيات النافذة في عهد الرئيس المنقوع ثلاث وخمسة عشر

الثورة من أزمة الثقة ارتكز بأنه. أما كانت نسبة الثقة في الهيئة خلال مسح الفريل 2011 في حدود 54.6٪ فإنها تدهنت إلى حدود 20.7٪. وبالوزارة مع ذلك سجل ارتفاع نسبة التحفظ من 24.1٪ إلى 35.1٪. أما انعدام الثقة فقد ارتفعت من 19.4٪ إلى 44.2٪ وهي من أرفع النسب خلال هذه الدراسة إن الصورة التي رسمت من خلال وسائل الإعلام المتقلبة والتهوية لهيئة (مراعات الغيابات... شعبة التطبيع لدى بعض أعضائها...) إضافة إلى أن الانسحابات سواء لبعض الأطراف الحزبية أو لبعض المستقلين منها وعجزها عن مراقبة الحكومة قد أثرت على أداء الهيئة وصورتها وانعكس سلبي على رصيد الثقة. وفي مستوى التوزيع الجغرافي، فقد كانت ولاية مدنين قد سجلت النسبة الأعلى من انعدام الثقة بـ 71.1٪ تلتها قفصة بنسبة 70.7٪ وسليانة بنسبة 64.1٪ أما القلة العمرية

أعلى نسبة لانعدام الثقة في الأمن في سليانة

الأكثر شوما من الهيئة وفقدانا للثقة فيها فهي الشباب حيث بلغت النسبة 47.8٪ وكان ذو المستوى التعليم الابتدائي هم أعلى نسبة لانعدام الثقة بـ 55.2٪

الثقة في وسائل الإعلام (مثال التفرقة الوطنية)

ارتفعت نسبة الثقة في التفرقة التونسية ارتفاعاً طفيفاً فانتقلت من 17.7٪ إلى حدود 21.9٪ أما التحفظ فقد انخفضت نسبته من 46.6٪ إلى 41.9٪ أما نسبة غياب الثقة فقد ظلت تقريبا ثابتة على حالها تقريبا فانتقلت من 35.4٪ إلى 35.7٪. سجل لنا تحسن طفيف في نسبة الثقة في الإعلام عموماً وخصوصاً الرصيد المنوع إلى التفرقة الوطنية إن تناول القضايا والتغطية الهريشة أحياناً لبعض الأحداث كالقضية ثلاث وخمسة عشر

يسجل لوي مستوى التعليم العالي أقل نسبة في الثقة 52 بالمائة مقارنة بأصحاب المستويات التعليمية الأخرى

الأحزاب السياسية...

حزب... سفير أو... من أبرز الطوائف التي ميزت الحياة الحزبية في تونس بعد الثورة هو دخول الأحزاب للبحث للبحث منها في إطار حملات انتخابية وبعثات. ضخمة دفعت بالمعدين إلى التساؤل عن طبيعة الدور الذي من الممكن أن تلعبه تلك الأحزاب في المستقبل القريب لتونس. وأما العديد من تلك حملات التشهير والتشهير المضاد فيما بينها وتزايد الاحتمالات الكوميديّة، على سبيلها، على بعض الانعادات (مورثات) موارثك مثلاً) مما قلل من مصداقيتها. يمكن أن نقيم الموقف المتزايد في الحظر من التشكيلات الحزبية ومن السياسيين في هذا الصدد يمكن أن نسجل تراجع الثقة في الأحزاب السياسية من نسبة 47.6٪ إلى نسبة 29٪ وبالتوازي مع ذلك ارتفاع نسبة التحفظ والريبة من 21.7٪ إلى 29.8٪ كما ارتفعت نسبة عدم الثقة من 25.9٪ إلى 41٪. إن للاضطلاع هنا، فإن عجز الأحزاب عن إبتكار خطاب سياسي مطمئن وتفرغها للنقل لشاهاها الخلف وعجزها عن تغيير الواقع واستقرار الحكومة بإدارة الشأن السياسي الهام والعنف الذي مارسته هي فرضيات تفسيرية مهمة لسلك ما حصل في هذا المجال. كما يتجلى بوضوح بأن التوافق الحزبي على خلفية المثل السياسي وغيرها من المسائل الخلافية الحادة قد أدت إلى تراجع الثقة في الأحزاب هذا علاوة على كثرتها المتعددة وعموض برامجها ولافتقارها إلى زعامات وقبائل ذات تأثير جماهيري وشعبي. وقد سجلت ولاية قفصة أعلى نسب انعدام الثقة في الأحزاب بنسبة تقارب 75.3٪ فيها سليانة بنسبة 64.8٪ فالقيروان بنسبة 60.3٪ وقابس بنسبة 58.5٪. وتبين للمعطيات أن ارتفاع المستوى التعليمي يترافق مع تنامي مؤشر الثقة والذي يعكس إلى مستوى (54 بالمائة)

تحيا الهيئة... تسقط الهيئة... وماذا بعد؟

بدورها لم تسلم الهيئة العليا لتحقيق

الجيش بـ 24٪ فيها مدينة بنزرت بنسبة 24٪ فسليانة بـ 21.8٪. ويبدو الكهول أعلى مشاعر لفقدان الثقة بنسبة 14.2٪ في حين كانت نسبة ذوي المستوى التعليمي للحدود أعلى نسبة لانعدام الثقة بـ 20.5٪

الخدمات...

وبما شكلت الثقة في الخدمات العمومية (الهاتف، الماء، النور الكهربائي، الصحة، النقل...) استثناءً نادياً في هذه الاستبيان فقد ارتفعت نسبة الثقة ارتفاعاً طفيفاً من 3.3٪ إلى 26.1٪ كما توتت نسبة التحفظ من 36.4٪ إلى 33.7٪ في حين انخفضت نسبة انعدام الثقة من 36.6٪ إلى 35.9٪. إن التحسن الملحوظ في الخدمات الإدارية والعمومية بعد موجة الاضرابات والاعتصامات التي كانت أن تشلها هي من الأسباب التي ترجحها لارتفاع رصيد الثقة فيها. وسجلت ولاية سليانة أعلى نسبة من انعدام الثقة بـ 57٪ للقصة بـ 50.7٪ فيها في الرتبة الثالثة قبلها بـ 43.7٪. أما الشباب فقد عبر عن أعلى مشاعر انعدام الثقة. وكانت أيضاً نسبة ذوي المستوى التعليمي هي الأكثر ارتفاعاً من حيث عدم الثقة في المصالح العمومية وخدماتها. أما وفيما يتعلق بالامارة المحلية، فممكن أن نلاحظ وبشكل ملحوظ انخفاض نسبي في مستويات الثقة والتي مرت من 34٪ إلى 18.7٪. في المقابل ارتفعت نسبة التحفظ من 21.7٪ إلى 31.5٪ أما انعدام الثقة فقد ارتفع بدوره من نسبة 10.6٪ إلى 37.2٪. وتعد نسبة من لا إيجابية فهم الأرفع خلال كامل هذه الاستبيان رغم ما شهدته من انخفاض من 33.7٪ إلى 33.7٪

رئيس منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية لـ الشرق

الثورة قد تتحول الى كابوس،

هل نحن مقبلون على كارثة اقتصادية واجتماعية وسياسية ستحول الثورة الى كابوس وإحساس عميق بالفشل؟ هذا السؤال أبرز استنتاج توصل إليه الدكتور عبد الوهاب حفيظ في الموجه الثانية من استطلاعات «الشرق» التقته، وكان الحوار التالي:



د. عبد الوهاب حفيظ

المواجهة العارية بين الأطراف. لقد لاحظنا بأن معظم اللاعبين في الحياة العامة قد انصرفوا نحو الجشع السياسي بقوة غير عادية. وقلنا بأنها ثورة شباب في حين أنها في الواقع ثورة أجيال متراكمة من المجتمع. ووجه من وجوه الأزمة اليوم هي أننا نتعامل مع مسألة انعدام الثقة كما لو أنها نتيجة لازمة سياسية فقط في حين أنها بالنسبة للمواطن تشمل المسار السياسي الفاسد مشما تشمل فورة الماء والكهرباء المتجورة وارتفاع حجم الاعتصابات وغلاء المعيشة ولا وسيت يتحدث عن ذلك.

بعد قراءة مقارنة لكلا الاستطلاعين، ما هي الاتجاهات الثابتة وما هي الاتجاهات المتغيرة؟

الثابت يشمل ما هو سلبي وإيجابي في وقت واحد، مثل الموقف الحذر من الاعلام الرسمي (الثقافة الوطنية) أو العكس، مثل موقف الثقة المرتفع بالنسبة للمؤسسة العسكرية فمن وجهة نظر الجمهوريين مازال الاعلام الرسمي (الثقافة الوطنية بالذات) لم يتخطى عتبة الحماير التي عبرت عنها نتائج استطلاع أفريل 2011. صحيح توجد خطوات حثيثة لاجراء دينامية جديدة والوك، جديد ونفس جديد، من قبل الادارة الحالية لكن وبشكل عام، ترى الاغلبية بأنه مازالت الثقافة الوطنية تعمل وفق نسق وانساق ليس بعديين، أو لم يقطعوا مع ممارسات الاستبداد. يترك الرأي العام بأنه ثمة أسماء لا يحق لها الظهور في القناة التلفزية أو ليس من السهل عليها ذلك، كما يترك أيضا جانب من القدرة التوجيهية في مجال المادة الاخبارية... والأهم أنه يترك الأسماء التي جاءت في الغالب من صلب الادارة التونسية القديمة ولا زالت تتحكم في مسيرة هذه المؤسسة. وهذا ماخذ أشد على الأداء الحكومي لكن المسألة قد تكون مؤقته فظهرت قوات جديدة من شأنه أن يخلف من هذا الضغط... إلى ذلك لاحظنا بأنه بعد ان تقارنا الرأي العام عن مشاهدة قناة الجزيرة نتبية مسجلات الانفتاح للثقافة الوطنية وللتنوع الأخرى... بدأ الرجوع إليها مجددا خلال الاسابيع الاخيرة. ونتيجة لاشهاد العراك على نسب المشاهدين (وهو ما يؤكد لاسدقية مكاتب سير الأراء التجارية) وكذلك إلى القنوات الاخبارية الدولية الأخرى، خصوصا بالنسبة للقطاع الأكثر ديناميا من الرأي العام الوطني. شعبا هذا الأمر يشمل الرجال أكثر من النساء، ويشمل الشباب منهم أكثر من الكهول بنسب متفاوتة الجانب الثاني من الاتجاهات الثابتة يتعلق بالموقف من المؤسسة العسكرية. مازال الجيش يحظى بنفس

الهيئة... لا يمكن أن نلتمس الا من خلال هذين العاملين. يضاف إلى ذلك انشغال الواطن بغلاء المعيشة والمشكلات المترتبة عن الفورة المتجورة لشركة المياه والكهرباء والغاز. وميزانيات رمضان والصيف والعودة المدرسية وتحويل الثقلات في عملية شد حبال على حساب الحياة اليومية للناس. بهذا الوضع يؤكد المواطن بيان الاجندة السياسية ليست الاجندة الوحيدة التي لديه وإنما هناك اجندات اجتماعية ومدرسية ورمضانية ومشكلات يومية لا تزيدنا الحالت الانتقالية إلا تعقيدا.

من خلال ردود الشارع التونسي الا تعتقد ان مشكلة الثقة تعقدت أكثر من شعا وهذا متوقع كما قلت نظرا لتزايد خيبات الأمل الثقة ليست حالة نفسية فقط وإنما هي أيضا موقف مصوب لدى الفرد بشكل عام. لكن واضح هنا يمكن ان يعالج مجتمع ما أزماته ولكن في سياق حد ارضي من ارضية الثقة... وجه صعب من مؤسس حتى قريبا من هذا الوضع... لكن معطيات الأشهر الأخيرة قلبت الحالة رأسا على عقب. الأمر الذي سيرشح المسألة الاجتماعية إلى العودة

التي انتهت إليها وما هي دلالاتها؟ قبل الحديث عن النتائج من المهم الحديث عن المؤثرات التي أدت إليها. نتائج الموجه الثانية من الاستطلاع بدت لنا متوقعة ومفاجئة في وقت واحد فهي متوقعة من ناحية انسداد اتجاهات الثقة نتيجة التطورات الأخيرة التي شهدتها الحياة السياسية منذ شهر أفريل 2011 بدءا بتأجيل موعد الانتخابات والذي على الرغم من مبرراته الوجستية أو السياسية فلقد بدأ بالنسبة لقطاع واسع من الرأي العام، كما لو أنه ضربة خروج عن مسار مقرر وعن التزام حكومي ولا تنسى بأن كل استطلاعات الرأي كانت متطمة في واد في حين كانت أراء النخب والأحزاب باستثناء خمسة أو ست أحزاب... في واد آخر هذا القرار أدى إلى تدهور سمعة حكومة تصريف الأعمال على الالتزام بوعدها من الممكن أن يكون له مفعول التبرياري، والعلاج النفسي لحالة اليأس من التأثير في الأحداث الثورية منذ نصف قرن أو يزيد. هذا أيضا ما قد يفسر تراجع شعبية هيئة الاصلاح السياسي (من 55 بالمائة إلى 27 بالمائة) وكذلك شعبية الوزير الأول (من 62 بالمائة إلى 27 بالمائة) والمجتمع السياسي ككل، أي الأحزاب السياسية (من 48 بالمائة إلى 27 بالمائة).

المؤشرات الاقتصادية مرشحة الى الارتفاع لدرجة الكارثة

بقوة. والسؤال هو لماذا تراجعت الثقة في الوزير الأول الآن رغم ما يعرف عن الوزير الأول (ولا زال في نظري على الأقل) من نية جادة في إنجاز أهداف الثورة؟

السؤال هو فعلا مطروح: كيف انتقل مستوى الثقة من 62 بالمائة إلى 27 بالمائة وخلال ثلاثة اشهر؟

هناك عدة أسباب مرجحة ومنها أولا فوض أدوار اللاعبين. كيف يمكن أن لا تراجع الثقة في وقت يتزايد فيه قلق الرأي العام من القضايا المتصلة بطبيعة الأدوار وطبيعة الوظائف. من يفعل ماذا ومن يقرر ماذا؟ الوزير الأول وبأسلوبه الخطابي كحمام بارح كان مقنعا منذ قدومه. لقد لس لديه الجميع الجراءة التي كانت لدى صوفه ورفيق دربه الزعيم الحبيب بورقيبة. لكن هذا الأسلوب لم يكن يتماشى بشكل للتسويق السياسي وللانضال مع تونس الجديدة وشبابها. 70 بالمائة من التونسيين لم يعرفوا الثقة فكانوا يعرفون قدرة بورقيبة في

الوصول بين القول وما يقرر أو ما يقوم به إلى حد الغرور المشككة مع الوزير الأول هو أنه لا يمتلك أدوات سياسته جميعها أو ليس له الفريق المهيأ ربما لتقيام بذلك. ونحن تعلم بأن التحكم في الأهداف السياسية هو شيء والتحكم في الوسائل السخفرة هو شيء آخر ومختلف. والرأي العام عندما يسأل وهو قد تعود الآن على السؤال بحرية، لا يحتفل الصمت أو التعميم هناك النوايا الطيبة للوزير الأول ولكن السياسة لا تنجز بالنوايا. إطاعة أمد الانتظار يزيد في حجم التساؤلات ومناطق الظل ونطاق الاستهتام... صحيح ثمة مجهود اعلامي جيد تقوم به الحكومة خصوصا في مستوى اللغات الدورية مع الاعلام... لكن الأمر قد يتجاوز جانب العلاقات العامة... هناك حديث في الشارع ويتعلق بدور شبكات النفوذ وأدوار أسماء بعينها تحمل وتعد مسيرة الشأن العام. وهناك أيضا أسئلة تتعلق بالنفوذ المنتشر لبعض المؤثرين في الظل من رجال الأعمال (ولا ننسى بأن ما يقرر ثمة هؤلاء لهم ترابطات مباشرة أو غير مباشرة مع النظام (السابق) وعلاقتهم بعمليات التخصيص أو تمويل ما يخشى بأن يسمى مستقبلا بالأحزاب الجديدة للسلطة.

الدعاية للتسجيل في القوائم الانتخابية لا تختلف كثيرا عن حملة المناشدة

بأن أخذ اصهار الرئيس السابق (سلمم شيبوب) قد تقدم بشكاوى عديدة مؤخرا داخل بول الانتداب في خطوة استباقية لسحب أمواله قبل قوات الأوان ويقال بأن يتوقع كسب العديد منها اليوم. المسألة الثالثة وهي الأخطر. وتتدخل في غياب مؤسسات يمكن أن تقي المجتمع السياسي أو المجتمع ككل حالات

بأن أخذ اصهار الرئيس السابق (سلمم شيبوب) قد تقدم بشكاوى عديدة مؤخرا داخل بول الانتداب في خطوة استباقية لسحب أمواله قبل قوات الأوان ويقال بأن يتوقع كسب العديد منها اليوم. المسألة الثالثة وهي الأخطر. وتتدخل في غياب مؤسسات يمكن أن تقي المجتمع السياسي أو المجتمع ككل حالات

وتونس لن يحكمها حزب واحد



وما تشاء هو أن الآلة الانتخابية للتعبة التي قام عليها التوسيق للمناخنة تعمل اليوم بأسلوب مشابه. أو تقريبا مشابه، من أجل الدعوة إلى التسجيل ثم المشاركة في الانتخابات من دون أن تتم غانا لم يعرفوا الشباب ولم يهتدوا المرأة للتسجيل والحال أننا نقول بأنها ثورة شباب وثورة «مناقضة للمرأة» الجانب الثاني يتعلق بقرابة مؤلف الهيئة المستقلة من مسالة التسجيل كل هذا الغناء وكل هذا التلعير لنصل إلى رقم لا يعطي نصف الجسد الانتخابي؟ كل تلك الأموال المخصصة لوكالات الإشهار وكل تلك المقالات الباردة من أجل نتيجة متواضعة كهذه لقائده؟ «لا» - قديما بكل ذلك لتي نقول ما لنا ساعدنا قوائم التسجيل القديمة أو الانتقاء بالاستفتاء بصفقات التعريف؟ هل يعرف التونسيون مبلغ هذه المصروفات الانتخابية وكم تكلفهم من

القدر من الثقة لدى الرأي العام مع تعديلات ضيقة جدا في بعض الولايات نتيجة إطالة امد الحائز الانتخابية أو حصول بعض الاضطرابات. في نفس الوقت فإن التوقف من المؤسسة الأمنية لم يتغير كثيرا ولم يشهد تحسنا المظالم أو نرفع معتقها، الأمن فالحيد العدالة غير موجودة... الا توجد خضبة أمل وإحياء عام الآن؟

سمح نحن الآن ضمن دينامية جديدة إلى التثقف كما يقال ولنا أمام دينامية دافعة 36 بالمائة من المستجوبين لم يعد لديهم ثقة في المستقبل إلى جانب 49 بالمائة ينتظرون اليه بحالة حذر وقلق (مقابل 24 بالمائة من عدم الثقة في شهر افريل 2011) و 40 بالمائة لم تعد لديهم الثقة في إمكانية تزايد فرص العمل (مقابل 24 بالمائة في شهر افريل 2011) ومع ذلك لا يمكن ان ننظر إلى الامر بنحو كارثي مطلق هناك اشياء متوقعة في كل تغييرات سياسية يصحب تلك التي نرى اليوم في تونس. صحيح هناك مشكلات خطيرة مطروحة من حيث انها يمكن ان تتطور إلى ما هو أسوأ لكن المخاطر هي مستويات مختلفة أخطرها منها هو تلك الاجتماعي - الاقتصادي الذي كان من وراء سقوط ورقة التوت واكتشاف ثم سقوط المكاتورية ليست هناك أرقام دقيقة. الا أنني أقدر بان حجم البطالة قد ارتفع بنسبة ملحوظة خصوصا في بعض القطاعات المرحجة مثل السياحة ومقارنة بنتائج الربع الأول 2011، قلته تبدو نتائج الربع الثانية اليوم أكثر تشاؤما من نهاية الأمل في العثور عن عمل هناك مراعاة حكومية على توظيف أكثر قدر ممكن في القطاع العام هذا العمل هو من بين الحلول التي طرحها بعض الخبراء حتى خلال حكم الرئيس السابق في اعتقادي هذا أمر غير كاف وسيطرح على الحكومات القادمة العديد من المشكلات إلى ذلك فإن المسؤولية مازالت ساكنة في الإدارة التونسية التي مازالت تتسمن وتحمل ذات العناوين وذات الأشخاص هل يفسر كل ذلك النفسية الضعيفة على التسجيل في الانتخابات وماهي دلالات هذا الضعف؟

عبرنا
التحديات المتعلقة بالموقف من الهيئة كانت جد ايجابية خلال الموجة الأولى وهي تبدو ضعيفة هي الأخرى هذه المره... كيف لذلك؟

هناك اعتبارات عديدة على صلب الشأن. لكن ما يمكن ان يلاحظ هنا، هو أن شخصية الأزمة والهبات (الحديث من هيئة من عاشور وهيئة عبد الفتاح صر الخ. ومن ثم شخصية مشكلاتها، هو أمر غير انطوائي ولا يرقى إلى مستوى النقاسة السليمة - رئيس الهيئة هو نفسه وعين وضع قائم ولا لنسى بان رجل علم وليس رجل سياسي بالعلم الاحتراف. الأمر الذي يفرض استعجال بعض المحيطين به لطبيعته الثقلية الأمر لا يتعلق بدور رؤساء الحلول فهم من أهد الناس عن الرعية في السهولة ولو زادها لاختوا عتقا عرخت عليهم في العهد السابق وهذا ما تعرفه عنهم ماضي مخاطر أزمة الثقة على السلم الاجتماعي وكيف تزي مؤازرين القوى في الشارع السياسي؟

أنا لا أنسى قياس توجهات الشارع ولا قدرة لي على قياس مؤازرين القوى فيه. لمن نتعامل مع الرأي العام، والوضع مختلف حتى الانتخابات لن ترجم لنا ما يسمى بنض الشارع لأنه سيكون هناك المشاكرين والتفويين كما هو الأمر في كل عملية انتخاب في العالم بالنسبة لنا ندخل إلى حد الآن نجيب السؤال المتعلق بنوايا التصويت Les intentions de vote وذلك لسببين الأول هو أن التشاكر الناس للأحزاب السياسية مازال يظن خصوصا إذا فصلت هذه الأخيرة أو البعض منها (النداول بقوائم مستقلة أو فردية) لوضع حد الكيش السياسي الماسك حول من سيدش الأعلى؟ السبب الثاني هو أننا بنسند الاعداد الأكبر استطلاع رأي عرفته تونس بعد الثورة وسيتمتع ما يقارب 8500 مستجوب وسيكون ذلك قبل

التي وضعنا المجتمع بشكاته الإلكترونية وفيسبوك ومقابلات وجمعياته وأمهه وجمعيته وإعلامه وجمعياته وروابطه وجمعيته هل يمكن أن نعتقد بان جميع هؤلاء سوف يظنوا بتكولفي الأيدي أو تلكت الرغبة في ظهور دكتاتورية من نوع جديد؟ ألا يمكن لتونس أن تكتسب

الانتخابات بقليل الاستطلاعات التي قام بها غيرنا (مكاتب الدراسات) قلت بأنه ثمة حزب سياسي معين يبدو أنه قد حقق نسب متقدمة من الشعبية ومن نوايا التصويت شخصيا أرى أنه من الواجب أن يكون ذلك سمعنا الأمر الذي لا يعني بأنه ليس لدي تعقيدات على التهميات التي تعتمدنا تلك المكاتب هناك خوف من النهضة ومن التجمعيين إلا توجد إمكانية أخرى لإنهاء نظام ديكتاتوري دون سيطرة طرف واحد على المعادلة السياسية؟

هناك حالة مقلع وخوف. لا على الحرية فقط وإنما من الحرية أيضا. هذا الشعور ساك بشكل الاستدروم أو ما يعرف بأعراض مرض «ستوكهولم» أو syndrome de stockholm تتشخص هذه الأعراض عندما أقمها الاوتاج المرضي للأسير أو السجناء التي ساجنية أو أسرية والخوف ممن يعرفهم أو لا يعرفهم بمجرد خروجه إلى الحرية. هناك كوميدى تونسي غير عن ذلك بطريقة أخرى فكيف ولتوقع مستحسب له يوما، لكن المهم هو القول بان هذه الحالة من القلق هي التي يستعملها خصوم الثورة اليوم وهي التي يستعملها الجنرال من على نتاج كبير ثمة خوف من للناسي (مشكلات العزب المتحل) وخوف مما قد يتصور البعض، وخصوصا الإعلام الغربي. بأنه أت (الاسلام السياسي بأبوابه) وهذا الخوف هو ارطبيعي ومشروع مع إيماني بأن من سيحكم تونس لن يكون حزبا وإنما كاتفا من الأحزاب ومن القوى الوطنية. ولكن لتفترض أسوء السيناريوهات بالنسبة إلى البعض، كيف يمكن أن ننسى بأن من أسقط دكتاتور يمكن أن يعيد الكرة متى أراد ورأى هناك خطرا على الحرية،

يحكم تونس بغيره وهذا ما سيسمبل في نظري فمن خلال التحليلات يمكن أن تتسلك البلاد إلى بر الأمان ولا مجال على الأقل خلال السنوات القليلة القادمة أن يظهر حزب قادر على حكم البلاد بغيره قد يصعب تحقيق التحالفات لترسيخ قوائم التحالفات بين الأحزاب والاعتماد عليها؟

هذا وارد لذلك من واجب الآخر ان تعمل منذ الآن على هذه المرحلة الأولى وليس فقط بعد الانتخابات كما يقولون لكن ذلك يستوجب أيضا حذا أدنى من الثقة بين الفاعلين كان يودي أن يدفع الوزير الأول قبل مغادرته إلى تكوين مجلس محكمه، ارموز وطنية وفكرية وروحية وثقافية وأدوات للمجتمع لا علاقة لها والفعل السياسي المباشر، يمكن أن يكون هذا المجلس مسامع لمرافقة مسار التمثيل والتوسط والتقريب بين وجهات النظر من دون أن تكون له أي مهام تشريعية ولا حتى استشارية وإنما عزمية وأخلاقية. نحن في أشد الحاجة إلى لحم السياسة بالأخلاق اليوم حتى لا ننسى كيف كنا بالأساس القريب ولكن لا نضع عزيمة الحرية لنا لا أشد في أن الوزير الأول هو رجل حكيم ومحرب أدعوه من هنا للتجارب مع الفكرة علينا أن نستعد وأن نعد الرأي العام لفكرة حكومة انقلابية خلال المرحلة القادمة التمهيد التي قد تشهدنا البلاد خلال الفترة القادمة، في ظل استمرارية تعاضبات الأزمة الاقتصادية العالمية وقيام حلقة نهائية واسعة الملق التي سوف تقي بظلالها انقعا على الواقع السياسي والاجتماعي التونسي من أهم أن تكون الانتخابات ممتعة لاساسية غير قابلة للتجذيل ومن المهم أن يقوم هذا المجلس ببناء هذا الجسر الانتخابي تمهيدا للانتخابات التالية، برهاننا أن تقررت أو برانس.

أدعو إلى مجلس حكماء بمهمة اعتبارية استشارية

الصالحه (بعد أن تتحقق العدالة الانتخابية) وأن تختبر المناوئة على الحكم من دون خوف من أحد ومن دون التوسيف من إنائها. كغيرها من البلدان؟ صحيح هناك المسألة المتعلقة بالقطاعات الزوجية والتي تشتغل بائتلاف الجمهور وتلك معضلة فعلية تستحق من الجميع اليقظة والتبني، لكن في نفس الوقت أسجل هنا بأنه من بين 22 واقعة عتف مسجلة في مختلف ولايات البلاد منذ الثورة (منذ انقلاب القس البوارني إلى العنف الموجه ضد الزعمان في سوسة إلى أحداث جبلبانة مروراً بأحداث سليمان وروز ولقصة) لم تتورط فيها الأطراف لتقول إنها ضحية أو حتى متعاملة مع هذا التيار الذي هو موضوع الشرف والتفريع، ناعبد عن أصابع الاتهام الموجهة إلى أطراف متصلة بالنظام السابق، والتي تحتل تلقيا ويشكل منهجي من أجل العودة إلى الربيع الأول وحتى تكون أكثر صراحة. لو نظر أي حزب سياسي إلى المؤشرات الاقتصادية المرشحة للتدهور خلال الفترة القادمة لما تعنى أي طرف أن